أسس الاصلاح: نمط وخطة*

لا يمكن تصور الإصلاح الا من خلال مجموعة من القواعد التي تفتح الباب أمام أفق جديد للأقتصاد اللبناني، وتساهم في مناعته وقدرته على النمو ورفع مستوى معيشة فئاته الإجتماعية وتحسين جاذبية لبنان للإستثمارات، وتموضعه الإيجابي في ظل واقع اقتصادي اقليمي وعالمي حرج، وفي كنف اوضاع سياسية اقليمية وعالمية مضطربة ومتقلبة.

القاعدة الأولى: هي في إستعادة هوامش التحرك أي العمل على تخفيض لا بل إلغاء عجز الموازنة المتفاقم. وهذه ضرورة يمكن التوصل اليها من خلال مجموعة معروفة من التدابير لرفع مستوى الجباية، دون زيادة الضرائب والرسوم، وذلك بمحاربة الفساد والتهرب الضريبي، والعمل على وضع سقوف لبعض المشاريع ووقف الهدر والتوظيف العشوائي وضبط النفقات غير المنتجة. كما التوصل الى خطة كهربائية 24 ساعة دون عجز ممكن تقنياً ومالياً وإقتصادياً فور تجاوز العقبات الإدارية وفتح باب الإنتاج الخاص، لا سيما إذا كانت التعرفة أقل من تلك المعتمدة من الموالدات. إن التوصل الى تلك الخطة في ظل إنخفاض أسعار النفط ليس وهماً وهو يتطلب جهداً في تجاوز العقبات وإطلاق منطق التحديث، وتأكيد الفعالية في مواجهة الضغوط المتنوعة والمصالح المتعددة.

كما إن العمل الدؤوب على إطلاق عمليات الخصخصة في الإتصالات والمطار، يمكن بالإضافة الى الموارد المالية الآتية، فتح باب الاداء المميز في مرفقين مهمين وخاصة في إدارة الإنترنت وتوسيع مجال العمل في قطاعي التواصل والنقل.

اما القاعدة الثانية: فهي تفعيل الإصلاح الإداري وإطلاق الحكومة الالكترونيه وتخفيض تدريجي لعدد العاملين في إدارات غير منتجة، وإطلاق أوسع عملية عقلنة للادارة، بشكل يمكن زيادة الأجور، وإنخفاض تدريجي للاعداد بشكل متوازي. كما إن تطعيم المراكز

(*) د. سمير نصر.

الاساسية بكوادر عالية الكفاءة سيساعد في تزخيم الخدمات العامة بشكل كبير.

القاعدة الثالثة: هي في تطبيق كافة التوصيات المتعلقة بجذب الإستثمارات وخاصة في مجال تسريع الشؤون القضائية وحماية الملكية الفردية وحقوق الاقلية وتنظيم القضايا التجارية وإطلاق البورصة وتفعيل المناطق الإقتصادية وتعميم القروض المدعومة بالإضافة الى

الإنجازات في مجال الكهرباء والإنترنت والاتصالات والمطار، وقد يصبح لبنان مركزاً مرادفاً او بديلاً لدول عرفت كيف تجذب الشركات الاجنبية وتخلق فرص عمل.

لقد تم نشر عشرات التوصيات الخاصة بتنمية بيئة الاعمال، وبخاصة في ما يتعلق بإنشاء الشركات أو أقفالها وسهولة التعاطي مع السلطات المراقبة والمراجع القضائية.

القاعدة الرابعة: هي في تأسيس سياسة أمان إجتماعية مبنية على ضمان الشيخوخة وتعميم الضمان الصحي، وسياسة نقل عام وزيادة دعم السكن وإطلاق قانون الإيجارات وتأسيس «صندوق تضامن» للحالات الإجتماعية المستعصية، وإطلاق عجلة البنى التحتية في المناطق النائية، وتفعيل التعليم الرسمي وتقوية الجامعة اللبنانية.

القاعدة الخامسة: هي إطلاق عجلة المشاريع الانشائية كالربط بين المناطق وتخفيف الازدحام في منطقة بيروت الكبرى وإطلاق مشاريع المياه والسدود والصرف الصحي ومعالجة النفايات والمياه المستعملة على صعيد المناطق، ضمن خطة وطنية واضحة يناقشها ويقرها مجلس النواب وتصبح نافذة تبعاً لتوفير الموارد من القروض الخارجية.

القاعدة السادسة: تطوير قواعد المركز المالي لبيروت من خلال مجموعة تدابير لإطلاق البورصة والاسواق المالية بشكل مراقب وشفاف، وإنشاء صناديق إستثمار وأدوات مالية لإعادة لبنان على خارطة المراكز المالية في التداول، والاستفادة من قوة القطاع المصرفي لتقوية بيروت كجاذب للكفاءات والادوات مما يسمح بعودة آلاف الاختصاصيين اللبنانين في شؤون المال من دول أخرى تفتح مجالات العمل لتلك المؤسسات.

القاعدة السابعة: هي الإهتمام بالبيئة وليس فقط بمعالجة النفايات بل ايضاً بالحد من التلوث ومواكبة موجة الإتفاق العالمي للحد من التدهور البيئي في الجو والارض والبحر وإستعمال المحروقات الأقل ضرراً والتحويل التدريجي للطاقة البديلة والقيام بعمليات تشجير واسعة وإعتماد النقل المشترك والتعاطي مع الصناعات الملوثة والعمل على التحويل الى الغاز والطاقة الشمسية بشكل متدرج.

القاعدة الثامنة: هي التركيز على الثروة الزراعية بكل مكوناتها والإنتاج الغذائي وتفعيل كافة الأدوات الترويجية والتمويلية والتقنية لبناء قطاع زراعي قادر على خرق الاسواق الخارجية، حتى لو تطلب ذلك الانتقال التدريجي من زراعة التبغ الى منتوجاب غذائية بعد تعويضات ملائمة للمزارعين. وهذا يفترض التنسيق مع سياسات الري وحفر الابار الارتوازية والتركيز على الزراعة والمحافظة على البيئة.

القاعدة التاسعة: التركيز على شؤون الصحة العامة ومنها جميع أدوات الوقاية والتوعية والمراقبة لكل الآثار السلبية على الصحة. والعمل على التنسيق بشأن الاستثمار في القطاع الاستشفائي وزيادة ترويج السياحة الصحية وتأمين التوجية وبنك المعلومات لكي يتم الاستفادة القصوى من كل الطاقات الموجودة في لبنان. كما إن اطلاق البطاقة الصحية التي تسمح بمعرفة التاريخ الصحي للمريض، ضرورية للغاية لدفع مستوى إداء المعالجات.

إن العمل الدوؤب على توفير مراكز معالجة للشرق الاوسط يمكن أن يجذب آلاف المرضى، سيمكن القطاع من رفع جدواه ويوفر فرص عمل لآلاف الاطباء اللبنانين.

القاعدة العاشرة: هي الاهتمام بشؤون التربية والتعليم بحيث تعمم الجودة من خلال وكالة مستقلة للتعليم العالي تعمل بشكل منتظم لمنع الجامعات التجارية ورفع المستوى التعليمي وإعطاء كل الشهادات دعائم قوة لكي تكون معترف بها في العالم. كما إن الحد من الفوضى في التعليم والمأسسة ومراقبة البرامج وملاءمتها مع المعايير الدولية المعترف بها، أساس أكيد لتربية اكثر فعالية تكون بمثابة تقوية رأسمال بشري للبنان. كما إن مراقبة نوعية التعليم في المراحل الابتدائية والثانوية يسمح بإعداد اجيال قادرة وكفوءة.

القاعدة الحادية عشرة: هي في خلق فرص العمل وذلك لن يتم إلا من خلال مجموعة تدابير لدفع الحوافز للإستثمار وجلب الشركات وتطوير القطاعات بإعطائهم رزمة من الدعائم الخاصة بأوضاعهم، بشكل يسمح بإطلاق عجلة النشاط مثل الشركات الرقمية التي يدعمها مصرف لبنان، وشركات المأكولات التي طورتها الجودة في الإنتاج، والنبيذ الذي تم إطلاقه بعد عدة نجاحات في التصدير، والسكن والإستثمار الصناعي والبيئي المدعوم، كما تقوم IDAL بإعطاء رزمة حوافز ضريبية لعدة مشاريع. فالمنطق هو بتجميع تلك النشاطات وإعطائها مجموعة متناقسة من إجراءات الدعم : تمويلية، ضرائبية، إدارية، تسويقية، تقنية، بشرط خلق فرص عمل بالإضافة الى التصدير، الاستثمار في المناطق الريفية، المحافظة على البيئة، الابتكار، نقل نشاط من الخارج الى لبنان، وغيرها من المعايير الإنمائية.

ولكن اساس الدعم يجب ان يكون في زيادة العمالة اللبنانية.

القاعدة الثانية عشرة : التركيز على الثقافة والفن والابداع بكل انواعه، كونه الميزة الترويجية للبنان : قادر على خرق اسواق، خلق فرص عمل وبناء صورة إيجابية وجاذبية.

إنه اقتصاد المعرفة والثقافة والتعبير الفني. ولا شي يمنع من تشجيع إنتاج الافلام وكل انواع النشاطات الفنية والثقافية حتى لو كانت المردودية ضعيفة أو طويلة.

القاعدة الثالثة عشرة :تشجيع البحث العلمي والابتكار والحاضنات وكل أنواع الشركات الناشئة. والإبداع العلمي هو أساس النمو ويمثل طاقة البلد في خلق فرص إستثمارية متنوعة وعميقة. وهو يسمح بتكوين قيمة مضافة لكل النشاطات وقوة دفع هائلة للإنتاج الكلاسيكي في العمل الصناعي أو في التطبيقات الرقمية أو في قطاعات عديدة.

إن تشجيع تلك النشاطات هو أساسي إذا ما اردنا رفع مستوى الاداء للإقتصاد اللبناني ولنشاطات في الداخل والخارج.

القاعدة الرابعة عشرة: إنماء عمل البلديات من اجل حل المشكلات اليومية في المناطق والقرى. إن هذه الهيئات تستطيع توفير خدمات وإنشاء مشاريع صغيرة للدفع نحو الاستثمار. ان توفير الغطاء الاجتماعي او العمل البيئي او توفير اجواء إقتصادية ملائمة او تحسين شروط السكن والتنظيم المدني او معالجة النفايات او توفير الطاقة والمياه والري والمرائب وكافة الخدمات الاجتماعية الاخرى بما فيها الصحة، يجب ان تكون في صلب عمل البلديات. إن حجم العمل هو حسب حجم البلدية ومواردها وقدرتها على المساعدة.

إن اللامركزية تبدأ بالعمل البلدي الذي يستطيع ان يوفر مساندة للخدمات والنشاطات بشكل اقوى وافعل تبعاً للحاجات الخاصة لبيئة إجتماعية محددة. من هنا ضرورة إعطاء البلديات قدرات وامكانات وصلاحيات اوسع.

إن هذه القاعدة لا تهدف الى اي نوع من التقييم بل تقريب الخدمات الى المواطنين وزيادة نمط التلاقي بين المسؤولين والقاطنين في منطقة وجعل الديمقراطية تتفاعل بعيدا «عن السياسة الضيقة، وقريبة من الحاجات والامكانيات والانجازات الملموسة التي تحسن الحياة اليومية وتريح المواطنين. إنها ايضاً حلبة يمكن ان تجعل من المنافسة بين البلديات حافزاً لعمل آكثر إنتاجية».

القاعدة الخامسة عشرة: هي في تطبيق مجموعة تدابير لتحسين الشؤون الاجتماعية، صندوق

بطالة، إعادة احياء مصلحة الانعاش الاجتماعي، تحسين اداء الوكالة للتوظيف، إنشاء مراكز تدريب مكثف لبعض الوظائف الخدماتية أو الصناعية، إنعاش المشروع الاخضر، تحسين عمل المنظمات غير الحكومية من خلال التوعية والتنسيق والارشاد بغية تقوية المجتمع المدني، إنشاء وكالة اللاجئين للاهتمام بشؤونهم وتدريبهم للعودة الى سوريا بعد تأهيل ارباب العائلة بالتعاون مع منظمات دولية.

– إن هذه القواعد يجب ان تتلازم وتبنى بالتنسيق المستمر. قناعتنا إن لبنان يمكن إذا ما استقر الوضع السياسي في المدى القصير، أن يطالب بمساعدات ضخمة كونه يأوي 1,5 مليون لاجىء سوري، وبسبب إستقراره الامني والسياسي وكونه السياج المانع للهجرة الى اوروبا وبسبب مساهمته غير المباشرة بحل جزء من أزمة الهجرة ولمنع إنهياره الذي قد يسبب بأزمة كبيرة في البحر المتوسط. أن تركيا حصلت على 3 مليارات اورو وهي فاوضت اوروبا ببراعة. ونحن يمكن ان نقوم بحملة لكسب المزيد في ما احسنا التفاوض وعرض المشاريع.

– كما ان الانكباب على الاستثمار في النفط بغية التوصل في بضع سنوات غلى تأمين موارد مالية، ضروري للغاية، بإنتظار المساهمة يوماً ما في إعادة بناء سوريا والاستفادة من طاقة العراق في الانماء، هذان البلدان الذين يعتبران امداداً على المدى الطويل.

– إن تهيئة البيئة الحاضنة للنمو مهمة يمكن القيام بها بشكل فوري، وبعض الاصلاحات بحاجة الى تصور وارادة وتوافق على اولوية تأمين قدر من الهوامش للتحرك من الاصلاحات.

إن هذه الخطة المتواضعة ترسي عقلانية في التصرف وتسمح بتجاوز تدريجي لمرحلة في غاية الحساسية من خلال:

1. إجراءات اصلاح بنيوية فورية على أساس خفض الدين بشكل كثيف في مدى 5 سنوات.وذلك للوصول الى حدود مقبولة (80 الى 90% من الناتج المحلي).

2. طلب مساعدات على المدى القصير بمبالغ قد تصل الى 5 مليارات دولار في مدى 3 سنوات (من هنا ضرورة تفعيل السياسة الخارجية وزيادة الضغوط على الدول المانحة).

3. التركيز على التنقيب عن النفط في السنوات المقبلة ليكون لنا مدخول في مدى 6 الى 8 سنوات (تجدر الإشارة أنه من الممكن وفورتحديد حجم المخزون، بعد التنقيب، بداية إستخراج النفط).

4. تحضير فترة إعادة الاعمار السورية ليصبح بمقدورنا تأمين الخدمات في مدى 3 سنوات (تجهيز كافة مستلزمات الشركات اللبنانية).

5. إنتظار إعادة اطلاق عجلة الانماء في العراق لنكون جاهزين بعد 3 سنوات.

6. الاستفادة من الانفتاح في إيران لاطلاق التعاون في السنتين القادمتين(تنمية الصادرات، إرسال بعثات فنية، إستثمارات تجارية).

أما في ما يتعلق بالوسائل والادوات فهي كلها متوفرة من خلال جهاز مصرفي فعال، في صلابة القطاع المصرفي والمالي، والبنية الاداريه الصالحة، وإن تكن مهترئة وبحاجة الى تأهيل،وفي طاقة بشرية مميزة، ورأس مال بحاجة الى بيئة إستثمارية لدى المغتربين، وشبكة متكاملة للبنانيين في الخارج يمكن ان تؤمن المعرفة والكفاءة والقدرة والعلاقات مع المؤسسات المساندة.

إن الاصلاح عملية تراكمية، فكلما بدأ تنفيذ خطوة يمكن ان تمتد الايجابيات الى نواح اخرى وخاصة في خلق فرص عمل فور إنخفاض التكاليف وتهيئة الاجواء المناسبة.

عليه، فإن الخطة لها حظوظ عالية للنجاح إذا ما تم التوافق عليها، كما إن مستلزمات تلك الخطة والقواعد هي في 5 محاور عمل:

1. توافق سياسي واسع بناء على وثيقة تفاهم تضع كل مقومات الاصلاح وتحدد شروطها وطريقة تنفيذها.

2. شفافية كاملة للاهداف ومراحل التنفيذ، للكلفة والعوائق والمخارج من خلال نشر كامل تفاصيل مراحل تلك الخطط. وذلك من خلال توثيق كامل للاجراءات وتقدير مدى فعاليتها والعمل على إصدار مراسيم مرافقة.

3. إشتراك كل الاطراف في النقاش لكي يتمتع هذا الحوار بإجماع وطني ومدني كاملين، (بما فيها الفئات الاقتصادية والاجتماعية) على أن يبدأ إصدار مسودات كاملة تشمل المواضيع المشارة بشكل دقيق ومحتسب وضمن تقديرات واقعية واجراءات قابلة للتنفيذ.

4. القيام ببرامج مكافحة الفساد وإدخال الشفافية الكاملة في المصاريف وتوزيع الاعتمادات، ومن خلال توضيح الوسائل التنفيذية، وتقوية برامج المراقبة والتدقيق، بالعمل على الحد من كل أنواع الهدر الذي هو نوع من الفساد، ومن خلال خفض دوري ودقيق للإنفاق غير المجدي.

إجراء تقييم دوري للخطة من خلال إشتراك مجلس النواب في الاضطلاع على تفاصيل التنفيذ بما فيها العوائق والمشكلات ليتم دفع العملية الاصلاحية الى الامام كلما تم إعاقتها من قبل مراكز القوى المتنوعة او جماعات المصالح الخاصة.

لذلك، فإن عمليات المتابعة ضرورية للغاية لانها تعطي قوة وشرعية للعملية الاصلاحية وفيها كل عناصر الخلل المتواجدة، بالاضافة الى الحلول الممكنة، فقضايا الخصخصة والتشريك يجب ان تخضع لتدقيق كامل ومنهجية تقييمية لفوائدها على المدى القصير والبعيد المباشر وغير المباشر، الاقتصادية والمالية الاجتماعية والبيئية.

من ناحية اخرى، فإن مواجهة المشكلات المتعددة قد يشوبه تأخير بسبب العراقيل السياسية.

إن أعتماد القواعد، وارسال البرامج، وبناء التصور، ووضع التدابير بشكل تدريجي وتطوير جهاز المراقبة والمتابعة والتقييم بناء على «وثيقة تفاهم إقتصادي-إجتماعي»، يضع سلسلة السياسات التي يجب إعتمادها في سلة واحدة متكاملة، ضروري للغاية.

- إن الاجراءات الجزئية ورفع الضرائب بشكل عشوائي، وإعتماد سياسات غير مكتملة أو اي خلل في التوازن سيعطل العمل، لأن النظرة لن تكون مكتملة والاجراءات لن تكون مقبولة. من هنا فإن الموازنات السنوية يجب ان تقر ضمن البرامج لعدة سنوات.أن المثل الآكثر وضوحاً هو «سلسلة الرتب والرواتب»، فالمطلوب خطة متكاملة للاصلاح الاداري تشمل: إعداد الوظائف العامة بشكل دقيق وخطة توزيع المهام، وزيادة المردودية والانتاجية والدوام وإطلاق الحكومة اللاكترونية، والاستفادة من التقاعد لعدم زيادة الوظائف ومن ثم زيادة تدريجية للسلسة تأخذ بالاعتبار وضع الخزينة، وزيادة القوة الشرائية والتضخم والآثار الانتاجية ضمن تفعيل الخدمات العامة.إن كل المواضيع الشائكة يجب أن تخضع لتحليل منطقي اقتصادي / مالي / اجتماعي شامل.

– أما الاصلاحات الاجتماعية فعليها ان تصب في زيادة العمالة ورفع الكفاءة والانتاجية، وليس دعماً مالياً فقط.

– إن النمو عملية معقدة أساسها الثقة : أولاً في النظرة الشاملة المتكاملة، وثانياً في المصداقية في التنفيذ، وثالثاً في نوعية المسؤولين، ورابعاً في الواقعية، وخامساً في الشفافية، وسادساً في الافق المفتوح. كل هذه العناصر تفترض نوعية خاصة من الاجراءات التي تعيد الهيبة الى القرار العام

والاحترام للمسار المعتمد والتكيف مع مقتضيات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.كما إن الاستفادة من خبرات الخارج ضرورية وتساعد في تصويب المسار:إن بعض الامثلة الناجحة في النروج (لادارة الشؤون النفطية) وفي دبي (في إدارة شؤون المواطنين) وسنغافورة (لجلب الاستثمارات) وبعض دول اوروبا الشرقية (في إعادة النمو) واللوكسبورغ (المركز المالي) التي هي دول بحجم لبنان يمكن ان تصبح اطاراً للتصرف ومنبعاً للافكار ومجالات لمقارنة النتائج، مع العلم أن كافة الدول مرت بمخاضات كبيرة قبل التوصل الى ارقى درجات الفعالية.

– كما أن إعادة تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يسمح للتمهيد لنقاش علمي، هادىء، مهني ورقمي لكافة المشاريع والقرارات بآثارها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وسيكون قاعدة لدعم قوي لذلك المسار التنموي، كما تفترض الخطة «هيئة الاشراف والمتابعة والمراقبة» وظيفتها التنسيق ورصد الثغرات واقتراح الحلول وتجاوز العوائق للتوصل الى تنفيذ كامل «للقواعد الـ 15» بما فيها الاجراءات المكملة او الرديفة الواجب إتخاذها لكي يصبح العمل متناسق وفعال. إنه الاطار الافضل والأقل كلفة. أن إتفاقية الطائف نصت عليه وإنه يتمتع بشرعية وقدرة على تمثيل الفئات غير الممثلة في مجلس النواب.

– ان التمويل المطلوب سيصبح ممكناً ليس فقط من خلال القروض الخارجية (وما أكثرها) والتمويل الخاص (الذي هو بحاجة الى أطلاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن برنامج PPP أو الخصخصة أو اي نوع من القروض) والمساعادات الاوروبية (بسبب اللاجئين) أو الصناديق الاستثمارية (عندما يتم اطلاق الاسواق المالية) أو الاستثمار الاجنبي المباشر أو الاستثمار اللبناني المقيم وغير المقيم. فعندما تبدأ الورشة بكل مكوناتها تبقى الحلول سهلة ضمن ليونة في التعاطي والانفتاح لكافة الخيارات، لا سيما بعد ان تكون الاجراءات الخاصة بخفض العجز قد عملت مفعولها فاتحة الباب امام عقلنة الانفاق وفعالية المصروف العام.كما أن التطورات في الخارج مرشحة للتحسن على المدى المنظور (سنتين أو ثلاثة) مما سيعيد عجلة الاستفادة من الفرص المتاحة، ولكن في الفترة الانتقالية فإن العمل الجاد يجب ان ينصب على الداخل.

– إن عامل السرعة (وليس التسرع) يفرض إصدار القرارات بشكل متدرج ومناقشتها بشكل كثيف لاقرارها ضمن فترة زمنية محددة وليس كما هو جاري حالياً حيث ان القوانين الاقتصادية والمالية والتجارية توضع 10 سنوات في جدول الاعمال، مما يفقد القدرة على الاستفادة القصوى منها.

من هنا فإن السقوف الزمنية ضرورية لكي نطلق العمل بشكل قوي وجدي مما يعني تفعيل عمل مجلس النواب ولجانه لاجراء اللازم بكل زخم ضمن برنامج زمني.

أن بعض القرارات قد تكون بحاجة الى قوانين "عاجلة" او مراسيم اشراعية أو إعطاء الحكومة العتيدة سلطات إستثنائية مع أمكانية المراجعة عند اللزوم. مهما كانت الوسيلة أو الطريقة فالمطلوب إنجاز متكامل في فترة مقبولة.

أن هذه الورشة ليست مرهونة بأي إعتبار سياسي بل بأرادة وطنية شاملة للاصلاح وإعادة بناء الاقتصاد اللبناني ضمن عملية تحديث وتطوير لمواجهة الصعوبات وتجاوز الفترة الانتقالية التي نعيش في ظلالها.

الحلول قد تكون هذه اسهل من الحلول السياسية ولكنها اصعب من وجهة نظر اخرى: إنها تفترض فريق عمل متجانس وكفوء قادر على السير بتلك العملية لما فيه خير اللبنانين جميعاً مهما كانت نتيجة الصراع الاقليمي. فإن الصمود، ثم النمو والازدهار لا يمكن ان يربك اي طرف حتى لو استمر الصراع السياسي على بعض العناوين.

– ولكنه يفترض ان تتولى «حكومة عمل» تلك المهمة حتى لو سحبت من بعض صلاحياتها مواضيع شائكة وحولت الى هيئة الحوار لكي تعمل من اجل إنضاج العمل بشكل يسمح في تسريع عملية النهوض.

– إن هكذا برنامج يفترض ايضاً ان يتولى مجلس النواب المراقبة والتشريع والمتابعة مع فصل النيابة عن الوزارة لكي يصبح عمل السلطتين متوازناً وغير متشابك.

– ويفترض قبل كل شيء لقاء وطنياً لاقرار الخطة وإعطاء الضوء الاخضر لتنفيذها من قبل «حكومة العمل» مع إنشاء هيئة المتابعة، وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد دور هيئة الحوار ومجلس النواب في فترة النقاهة الضرورية لإعادة النموذج اللبناني الى صوابية إصلاح البنية بعد ثبات عميق استمر 10 سنوات أو 25 سنة، لا بل 40 سنة في بعض الاحوال.

إن هذا العمل ضروري الآن في ظل تراجع النمو الى حدود الصفر، وتعاظم العجز المالي الى حدود الـ 2,5 مليار دولار سنة 2015 وإنخفاض الحركة في قطاعات أساسية من 20 الى 40% وإرتفاع معدلات البطالة الى حدود 25% (37% للشباب) وانسداد معين في إمكانيات الهجرة الى الدول النفطية بسبب الازمات وإنخفاض اسعار النفط وتعاظم المطالب الاجتماعية، وحدة

الازمة السورية مع قضية المهاجرين واللاجئين، والاهتراء المتعاظم في الخدمات العامة وتفاقم العجز في المالية العامة والتبادل التجاري.

– ان مواجهة الازمة ممكن على كل الصعد، بسبب توافر الموارد البشرية الخلاقة، والقدرات المالية في المصارف، والاطر الكافية للعمل. والطلب المتعدد في دول مجاورة التي فقدت قسماً من قدرة انتاجها، والميزات العامة الاستثمارية في لبنان، والمكانة التربوية الهامة، وغيرها من السمات التي تجعل لبنان قادراً على الصمود، ومنها الليونة الفائقة في التعامل والتأقلم لرواد الاعمال. وعليه فهذه المهمة ليست مستحيلة على بلد عرف كيف يبقى صامداً رغم ما يعانيه من ازمات.

– فالتفاؤل بحصول تلك «المعجزة» ليس مستحيلاً نظراً للبرغماتيكية العالية في بلد عرف كيف ان يبقى على قيد الحياة بعد ان مر بحالات توقع فيه الكثير النهاية.